مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 13 فبراير 2024

جيروزاليم بوست: مصر تقول إن سموتريش يخرب المحادثات، بينما تدرس إسرائيل إرسال فريق إلى القاهرة

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

تناول تقرير نشرته صحيفة جيروزاليم بوست رد الفعل المصري على تصريحات وزير المالية الإسرائيلي حول مسؤولية مصر عن هجوم حماس في 7 أكتوبر.
وقالت الصحيفة العبرية إن وزارة الخارجية المصرية اتهمت وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريش بمحاولة تخريب المفاوضات بشأن صفقة الرهائن، بينما تدرس إسرائيل إرسال فريق إلى القاهرة لإجراء الجولة الأخيرة من المحادثات.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية على موقع إكس: «من المؤسف والمخزي أن يستمر وزير المالية الإسرائيلي سموتريش في الإدلاء بتصريحات غير مسؤولة وتحريضية».
وكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية أن كلماته «لا تكشف إلا عن تعطش للقتل والدمار، وتخريب أي محاولة لاحتواء الأزمة في قطاع غزة».
وتحدث بعد أن أخبر سموتريتش فصيله أن مصر «تتحمل مسؤولية كبيرة عما حدث في 7 أكتوبر» نظرًا لأن الأسلحة جرى تهريبها إلى حماس إلى حد كبير عبر مصر. وأشار إلى أن مصر تريد بشكل منفصل أن تقوم إسرائيل بإكمال المهمة والقضاء على حماس.

وكتب المتحدث باسم الخارجية المصرية: «هذه التصريحات غير مقبولة على الإطلاق، فمصر تسيطر على أراضيها بالكامل ولا ينبغي تحميلها مسؤولية تقصير الآخرين».
كما قال سموتريش، الذي يرأس الحزب الصهيوني الديني، للحزب إنه يعارض أي قرار إسرائيلي محتمل بالمشاركة في المحادثات بشأن صفقة الرهائن، لأنه من الأفضل اغتيال قادة حماس بدلًا من التحدث معهم.

وأضاف في حديث أمام كتلته في الكنيست: «بدلًا من إرسال رئيس الشاباك رونين بار إلى القاهرة لإجراء محادثات مع العدو النازي، يجب الاستمرار في إرساله إلى رفح مع رجاله وجنود الجيش الإسرائيلي لتدمير وقتل والقبض على رؤوس القتلة وكل إرهابيي حماس النازيين».
وأشارت الصحيفة إلى أن مهمة إنقاذ أسيرين إسرائيليين فجر الاثنين جاءت في الوقت الذي تتمسك فيه حماس وإسرائيل بخطوطهما الحمراء. ودعت الحركة إلى وقف دائم لإطلاق النار وانسحاب كامل للجيش الإسرائيلي، وأصرت إسرائيل على ضرورة مواصلة حملتها العسكرية في غزة.

رويترز: أردوغان يقول إن غزة ستتصدر جدول الأعمال في المحادثات مع السيسي

(ترجمات . رويترز)

استعرض تقرير لوكالة رويترز تصريحات الرئيس التركي بشأن زيارته إلى مصر.

ووفقًا للتقرير، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في خطاب متلفز بعد ترؤسه اجتماعًا لمجلس الوزراء يوم الاثنين إن الهجوم الإسرائيلي على غزة سيتصدر جدول الأعمال في محادثاته مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم الأربعاء.

وأضاف أردوغان: «سنناقش قضايا مختلفة من بينها الاقتصاد والتجارة والسياحة والطاقة والدفاع مع السيسي». وسيتوجه أردوغان إلى مصر في أول زيارة له منذ رفع أنقرة والقاهرة العلاقات بتعيين سفراء العام الماضي.

معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط: انقطاع الطاقة في مصر.. أزمة متنامية وسط الحرب

(ترجمات . معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط)

كتب الباحث مارك أيوب تقريرًا نشره معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط استمرار أزمة انقطاع التيار الكهربائي في مصر وسط تداعيات الحرب المستمرة.
وقال الكاتب إن صيف عام 2023 كان بمثابة اختبار قاسٍ للواقع للمصريين. وبعد ما يقرب من عقد من إمدادات الكهرباء الموثوقة، وبفضل الاستثمارات الكبيرة – والمكلفة – في شبكة الطاقة في البلاد، قامت الحكومة بفرض انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي لخفض التكاليف.
وأكد المسؤولون للسكان أن هذه الإجراءات مؤقتة نتيجة لموجات الحر الشديدة. ففي نهاية المطاف، كان إنهاء أزمة الكهرباء أحد أشهر إنجازات الرئيس عبد الفتاح السيسي، ثم جاءت الحرب في غزة.

وكشف توقف تدفق الغاز من إسرائيل خلال الأسابيع الأولى من الحرب عن مدى ضعف أمن الطاقة في مصر وأثر على حياة المواطنين اليومية بشكل أكبر. وجاء ذلك في وقت يعاني فيه الاقتصاد المصري من حالة من الفوضى، إذ تعطي السلطات الأولوية لسداد أكثر من 25 مليار دولار من مدفوعات خدمة الديون في عام 2024، بينما تتصارع مع أزمة العملة الصعبة.
ومما زاد الطين بلة أن هجمات الحوثيين على باب المندب منذ نوفمبر 2023 أدت إلى انخفاض عائدات قناة السويس المصرية بنسبة 40%. وكل هذا يثير عدم المساواة في الطاقة بين سكان مصر.

يسلط التقرير الضوء على تأثير الحرب في غزة على توازن الطاقة في مصر والتغيرات الاجتماعية والسلوكية التي نتجت عنها مع اتساع نطاق انقطاع التيار الكهربائي. كما يقترح بعض خيارات تنويع مصادر الطاقة للبلاد على المدى المتوسط إلى الطويل.
وطبقت مصر بالفعل ترشيد الكهرباء خلال صيف عام 2023 بسبب انخفاض الإنتاج من حقل غاز ظهر وارتفاع درجات الحرارة. وتسببت حرب غزة في خفض واردات الغاز من إسرائيل، مما أجبر مصر على مضاعفة انقطاعات التيار الكهربائي اليومية.

وتعتمد مصر اعتمادًا كبيرًا على واردات الغاز الطبيعي الإسرائيلي، لكن هذه الواردات أصبحت غير مستقرة خلال الحرب على غزة عندما أوقفت إسرائيل إنتاج الغاز. واضطرت مصر إلى استيراد الغاز الطبيعي المسال بدلًا من ذلك لتغطية النقص.
وقد أدى انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة إلى تعطيل الحياة اليومية في مصر، مما أثر بشكل غير متناسب

/ moasher

على المناطق الريفية وغير المركزية. وواجهت المستشفيات والشركات والعائلات مشكلات كبيرة.

وعلى المدى الطويل، تستكشف مصر خيارات مثل تسريع عمليات التنقيب عن الغاز المحلي وتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة لتنويع مصادر الطاقة لديها بما يتجاوز الاعتماد على إسرائيل. ومع ذلك، هناك حاجة إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي لتحقيق هذه الخطط.

تايمز أوف إسرائيل: مصر تقول إن معاهدة السلام مع إسرائيل مستمرة رغم التوتر بشأن هجوم رفح

(ترجمات . تايمز أوف إسرائيل)

اهتمت الصحف العبرية بتصريحات وزير الخارجية المصري سامح شكري بشأن استمرار اتفاقية السلام مع دولة الاحتلال.
وفي هذا السياق، قالت صحيفة تايمز أوف إسرائيل إن وزير الخارجية المصري سامح شكري قال يوم الاثنين إن القاهرة ملتزمة بالتمسك بمعاهدة السلام مع إسرائيل، وسط تقارير في الأيام الأخيرة تفيد بأن الاتفاق قد يكون في خطر إذا واصل الجيش هجومه على مدينة رفح في غزة، المتاخمة للحدود مع مصر.

وأعربت القاهرة عن مخاوفها من أن يؤدي التوغل الإسرائيلي في رفح، الذي تضخم بسكان غزة النازحين من أجزاء من القطاع، إلى تزايد أعداد اللاجئين الذين يندفعون إلى صحراء سيناء ويؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في القطاع.
وسأل أحد المراسلين وزير الخارجية المصري عن الآثار المحتملة لمثل هذا الهجوم على علاقات بلاده مع إسرائيل.
وأجاب شكري قائلا إن هناك اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل ساري المفعول منذ 40 عاما وسيظل كذلك. وقال شكري خلال زيارة إلى ليوبليانا: «نحن نتعامل بنشاط مع هذا الأمر في هذه المرحلة».

وجاءت هذه التعليقات بعد أيام من نشر صحيفة وول ستريت جورنال أن المسؤولين المصريين حذروا من إمكانية تعليق معاهدة السلام المستمرة منذ عقود بين مصر وإسرائيل إذا دخلت قوات الجيش الإسرائيلي رفح، أو إذا أُجبر أي من لاجئي رفح على التوجه جنوبا إلى شبه جزيرة سيناء.
وأفادت أخبار القناة 12 مساء الأحد أن مسؤولين كبارا من جهاز الموساد، وجهاز الأمن العام الشاباك، والجيش الإسرائيلي كانوا على اتصال مع نظرائهم المصريين لتهدئة مخاوفهم بعد أن قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن إرسال قوات إلى رفح ضروري لتحقيق النصر على حماس.
وبحسب التقارير، حذرت مصر حماس من أنها يجب أن تتوصل إلى اتفاق بشأن الرهائن مقابل وقف إطلاق النار مع إسرائيل في غضون أسبوعين، وإلا فإن إسرائيل ستنتقل إلى رفح.

ميدل إيست بيزنس انتلجانس: تراجع نشاط مشروعات النفط والغاز في مصر

(ترجمات . ميدل إيست بيزنس انتيلجانس)

استعرض تقرير لموقع ميدل إيست بيزنس انتلجانس تراجع نشاط مشروعات النفط والغاز في مصر في الأشهر الأخيرة. ويأتي هذا الركود وسط المشاكل الاقتصادية المستمرة في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا.

وتشمل بعض القضايا الاقتصادية التي تواجهها مصر ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة وارتفاع مستويات الديون. وقد جعل ذلك من الصعب على شركات الطاقة تأمين التمويل للمشاريع.
ولفت الموقع إلى أن عديدًا من شركات النفط الأجنبية غادرت مصر أو أخرت المشاريع بسبب هذه الرياح الاقتصادية المعاكسة. وبدأ بناء عدد قليل من مشاريع النفط والغاز الرئيسة في عام 2023.

ومع ذلك، لا يزال لدى البلاد إمكانات وتعمل على مواجهة التحديات مثل الإصلاحات الاقتصادية. كما أن احتياطياتها الكبيرة تجعلها جذابة على المدى الطويل لمستثمري الطاقة بمجرد استقرار الظروف.

سكاي نيوز: ينبغي لإسرائيل أن تأخذ تهديد مصر بتعليق اتفاق السلام على محمل الجد

(ترجمات . سكاي نيوز عربية)

ناقش الكاتب دومينيك واجورن في تحليل نشرته شبكة سكاي نيوز حقيقة التهديد المصري لدولة الاحتلال بتعليق معاهدة السلام إذا اجتاح جيشها مدينة رفح.
وتقول الشبكة الأمريكية إن أسوأ كارثة أمنية على الإطلاق في إسرائيل وقعت في عهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في 7 أكتوبر. وربما يُشرف الآن على واحدة من أخطر الانتكاسات الدبلوماسية في تاريخ إسرائيل.

لقد صمدت اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية بعد عقود من الحروب والانتفاضات والثورة، لكن مصر تهدد الآن بتعليقها بسبب الهجوم الإسرائيلي على غزة.
وقد أذهلت الاتفاقية، التي وقعها البلدان في كامب ديفيد بولاية ميريلاند في سبتمبر 1978، العالم.
وقد عقد الزعيم المصري أنور السادات، الذي غزت قواته العسكرية إسرائيل مع قوات عربية أخرى قبل خمس سنوات فقط من المعاهدة، السلام مع رئيس الوزراء الإسرائيلي المتشدد مناحيم بيغن.

نذير سوء
ويلفت الكاتب إلى أن الاتفاق كان دعامة للاستقرار في منطقة مضطربة ومتقلبة منذ ذلك الحين. ويمثل احتمال تقويضها بسبب القتال في غزة نذير سوء يلوح في الأفق.
وتختلف التقارير حول التفاصيل الكامنة وراء التهديد الذي يشكله الدكتاتور العسكري المصري عبد الفتاح السيسي، وفقًا للكاتب.
ويزعم البعض أن المصريين هددوا بتعليق معاهدة السلام إذا احتلت إسرائيل ممر فيلادلفيا، وهو الشريط الضيق من الأرض الذي يمتد على طول حدود غزة مع مصر، وإذا اخترق الفلسطينيون الحدود وتدفقوا إلى مصر.
وتزعم تقارير أخرى أن مصر ستنفذ تهديدها إذا شنت القوات الإسرائيلية هجومها على رفح، المنطقة المجاورة للحدود.

في مرمى النيران
ويشير الكاتب إلى أن القلق الدولي يتزايد بشأن الهجوم الوشيك على رفح. ومنذ 7 أكتوبر ، حثت إسرائيل الفلسطينيين في غزة على التحرك جنوبًا لإخلاء ساحة المعركة.
ومع توغل القوات الإسرائيلية في عمق قطاع غزة، جرى تهجير المدنيين مرارًا. وفي نظر الكثيرين، تعتبر رفح الملاذ الأخير لهم، ولكنها الآن في مرمى النيران الإسرائيلية.
بموجب قوانين الحرب، على القوات العسكرية تقديم الدعم الإنساني للمدنيين الأبرياء الذين تحتل أراضيهم، حتى ولو بشكل مؤقت.
وكانت هناك متابعة إنسانية محدودة من الإسرائيليين، الذين اعتمدوا بدلًا من ذلك على وكالات الإغاثة الدولية والأمم المتحدة للقيام بهذا العمل. وأفادت تلك الوكالات منذ بعض الوقت أنها كانت على وشك الانهيار.

وقال مسؤولون في البيت الأبيض إن عملية رفح الإسرائيلية المزمعة ستهدد بـ كارثة ولا يمكن المضي قدمًا كما هو مخطط لها حاليًا.
ولا يبدو أن هذا يردع رئيس الوزراء نتنياهو، الذي يقال إنه مصمم على المضي قدمًا حتى في ظل معارضة بعض قادته.
وسيكون هناك المزيد من الأضرار الجانبية الدبلوماسية من دولة عربية رئيسة أخرى. ففي نهاية الأسبوع، أصدرت المملكة العربية السعودية تحذيرًا شديد اللهجة لإسرائيل بعدم تمديد الهجوم. حتى 7 أكتوبر، كانت السعودية وإسرائيل تتجهان نحو تطبيع العلاقات. وحذرت إسرائيل من التداعيات إذا شنت غزوًا بريًا لرفح.

مجرد خدعة
ويقول الكاتب إن صدق التهديد المصري سوف يكون موضع تساؤل من المتشككين. ومصر تستفيد من اتفاق السلام أيضًا. وتضمن الاستقرار على حدودها الشمالية الشرقية والمنافع الاقتصادية. وقد يكون تهديد القاهرة مجرد خدعة.
لكن مشهد المعاناة الجماعية غير المسبوقة في غزة يقوض الدعم لنظام السيسي ويهدد بحدوث اضطرابات في مصر كما هو الحال في الدول العربية الأخرى. وهناك حد لما يمكن أن تتحمله الحكومة في القاهرة.

كما أن خطر انفجار الوضع على حدودها في حرب غزة وزج آلاف الفلسطينيين في سيناء يشكل خطرًا كبيرًا أيضًا للمصريين.
ويتعاطف المصريون مع أشقائهم العرب، لكنهم يعلمون أن وجود اللاجئين الفلسطينيين في سيناء يمكن أن يهدد استقرار البلاد. وهم يشتبهون في أن البعض في الحكومة الإسرائيلية يدفعون نزوحًا جماعيًا لسكان غزة إلى مصر.
وينبغي لإسرائيل وواشنطن أن تأخذا التهديد المصري على محمل الجد. لقد سئمت المنطقة ومعظم دول العالم من هذه الحرب. ويبدو أن الهجوم الإسرائيلي على غزة يجري في الوقت الضائع.

المونيتور: رئيس وكالة المخابرات المركزية يتوجه إلى القاهرة وسط مخاوف من عملية رفح

(ترجمات . المونيتور)

اهتم تقرير نشره موقع المونيتور بزيارة مدير المخابرات المركزية ويليام بيرنز إلى القاهرة لمتابعة المفاوضات بشأن

/ moasher

صفقة محتملة لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.

وقال الموقع الأمريكي إن مدير وكالة المخابرات المركزية بيل بيرنز توجه إلى القاهرة هذا الأسبوع لإجراء مزيد من المحادثات حول اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة والذي من شأنه أن يضمن إطلاق سراح الرهائن داخل القطاع، بالتزامن مع الهجوم البري الإسرائيلي الوشيك على رفح.

وقال موقع أكسيوس الإخباري الأمريكي نقلًا عن مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين في تقرير يوم الأحد إن بيرنز سيصل إلى العاصمة المصرية يوم الثلاثاء حيث سيجري محادثات مع رئيس المخابرات المصرية عباس كامل ورئيس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني. وسيحضر الاجتماعات أيضا وفد إسرائيلي يضم رئيس الموساد ديفيد بارنيع ومدير الشاباك رونين بار والجنرال نيتسان ألون، الذي يقود جهود الجيش الإسرائيلي للعثور على الرهائن.

في غضون ذلك، التقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في الدوحة يوم الاثنين بأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. وبحسب وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية وفا، فقد ناقش الزعيمان آخر الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة.

خطط وقف إطلاق النار

في الأسبوع الماضي، قدمت حماس اقتراحًا بشأن خطة وقف إطلاق النار التي طُرحت في باريس الشهر الماضي من وسطاء الولايات المتحدة ومصر وقطر. وتضمنت الخطة إطار عمل لاتفاق من ثلاث مراحل يتضمن وقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع والإفراج عن عدد من السجناء الفلسطينيين مقابل قيام حماس بإطلاق سراح 40-35 أسير إسرائيلي.

وبينما رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مطالب حماس ووصفها بالوهمية، قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إنه لا يزال هناك مجال للمفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي.

وأشار الموقع إلى أن الجيش الإسرائيلي أنقذ فجر اليوم الاثنين أسيرين في مدينة رفح جنوب قطاع غزة

عملية رفح تلوح في الأفق

ولفت الموقع إلى أن زيارة بيرنز للقاهرة تتزامن مع الهجوم البري الإسرائيلي المزمع في رفح بالقرب من الحدود مع مصر، حيث يعيش نحو 1.5 مليون شخص في المحافظة حاليًا وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة.

وقد نزح حوالي 1.7 مليون شخص – أو أكثر من 75% من إجمالي سكان غزة – داخل القطاع منذ أن أطلقت إسرائيل حملتها الجوية والبرية ضد قطاع غزة. كما أدى القصف المتواصل إلى مقتل أكثر من 28 ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال، وإصابة ما يقرب من 68 ألف شخص، وفقا لوزارة الصحة التي تديرها حماس في غزة.

وعلى الرغم من أن نتنياهو وعد بتوفير ممر آمن لمئات الآلاف المقيمين حاليًا في رفح - حيث يعيش عديد منهم في خيام مؤقتة وملاجئ مكتظة - إلا أن الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان حذرت من التهجير الجماعي للفلسطينيين.

وقال فيليب لازاريني، رئيس وكالة الأمم المتحدة للاجئين (أونروا)، في منشور على منصة إكس يوم السبت: «ليس لدى الناس أي فكرة على الإطلاق عن مكان آخر يذهبون إليه. إن أي عملية عسكرية واسعة النطاق بين هؤلاء

السكان لا يمكن أن تؤدي إلا إلى طبقة إضافية من المأساة التي لا نهاية لها والتي تتكشف في #غزة».

وقالت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، أنييس كالامارد، إن «الفلسطينيين في غزة معرضون بشدة لخطر الإبادة الجماعية». وفي منشور لها على موقع إكس الأسبوع الماضي، دعت المجتمع الدولي إلى منع هذه «الإبادة الجماعية».

إدانة دولية

وتطرق التقرير إلى موجة الإدانة الدولية التي أثارتها الخطة الإسرائيلية.

أعربت المملكة المتحدة عن قلقها العميق إزاء الهجوم الإسرائيلي المحتمل على رفح. وكتب وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون يوم الأحد «الأولوية يجب أن تكون وقفا فوريًا للقتال لإدخال المساعدات وإخراج الرهائن ثم التقدم نحو وقف مستدام ودائم لإطلاق النار».

وانضمت ألمانيا أيضًا إلى الجوقة المنددة، إذ حذرت وزيرة خارجيتها أنالينا بيربوك يوم الاثنين من أن مثل هذا الهجوم سيكون «كارثة إنسانية في طور التكوين. لا يمكن للناس في غزة أن يتبخروا في الهواء».

وأثار منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل مخاوف من أن الهجوم الإسرائيلي على رفح «سيؤدي إلى كارثة إنسانية لا توصف وتوترات خطيرة مع مصر».

وكتب في منشور يوم الاثنين على موقع إكس: «استئناف المفاوضات لتحرير الرهائن وتعليق الأعمال العدائية هو السبيل الوحيد لتجنب إراقة الدماء».

وبالمثل، أعربت الأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عن قلقها إزاء خطة إسرائيل لغزو رفح، وقالت في بيانات منفصلة إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يزيد من العبء على الشعب الفلسطيني.

مصر تستعد لهجوم محتمل

وأضاف الموقع أن مصر أكدت رفضها لأي هجوم إسرائيلي على رفح، محذرة من العواقب الوخيمة في رفح في ظل الوضع الإنساني المتدهور بالفعل هناك.

ووصفت الخارجية المصرية، في بيان صدر الأحد، «استهداف رفح، واستمرار إسرائيل في انتهاج سياسة إعاقة وصول المساعدات الإنسانية، كمساهمة فعلية في تنفيذ سياسة تهجير الشعب الفلسطيني وتصفية قضيتهم».

ودعت الوزارة القوى الإقليمية والدولية إلى الضغط على إسرائيل لمنع التصعيد في رفح والتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة.

منذ بداية الأعمال العدائية في غزة، رفضت مصر مرارًا أي محاولات إسرائيلية لنقل فلسطينيي غزة إلى شبه جزيرة سيناء.

وذكرت تقارير إعلامية يوم السبت أن مصر أعادت مؤخرًا نشر العشرات من الدبابات ومركبات المشاة القتالية بالقرب من معبر رفح الحدودي.

/ moasher

وقالت وول ستريت جورنال نقلًا عن مسؤولين مصريين إن وفدًا مصريًا التقى بمسؤولين إسرائيليين في تل أبيب يوم الجمعة لبحث الوضع في رفح. وبحسب المصادر فإن المسؤولين الإسرائيليين يحاولون التوصل إلى اتفاق مع مصر بشأن نوع ما من التنسيق فيما يتعلق بالاجتياح البري في رفح، وهو ما رفضته مصر.

وتأتي التطورات الأخيرة في الوقت الذي أفادت فيه تقارير أن القاهرة هددت بتعليق معاهدة السلام مع إسرائيل إذا مضت قدمًا في هجومها البري على غزة، حسبما ذكرت وكالة أسوشيتد برس يوم الاثنين نقلًا عن مسؤولين مصريين ودبلوماسي غربي.

كانت مصر أول دولة عربية توقع اتفاقية سلام مع إسرائيل في عام 1979. لكن المشاعر المعادية لإسرائيل لا تزال متفشية في المجتمع المصري.

بلومبرج: متى سيكون التخفيض التالي لقيمة العملة في مصر؟

(اقتصادي . بلومبيرغ)

سلط تقرير لوكالة بلومبرج الضوء على التخفيض المحتمل لقيمة العملة في مصر والموعد الذي يمكن أن تحدث فيه تلك الخطوة.

وقالت الوكالة الأمريكية إن مصر غارقة في أزمة اقتصادية مرهقة تركت سكانها الذين يزيد عددهم عن 105 ملايين نسمة في حالة من عدم اليقين، ولكن يبدو أن هناك شيئًا واحدًا مؤكدًا: من المرجح أن تخفيض آخر لقيمة العملة يلوح في الأفق.

وستكون هذه الخطوة المتوقعة هي الجولة الرابعة الرئيسة من خفض الجنيه المصري منذ أوائل عام 2022 - وربما الأكبر حتى الآن. وإذا نُفذت تلك الخطوة تنفيذًا صحيحًا، فقد يساعد ذلك في تقريب نهاية أسوأ أزمة عملة صعبة تشهدها البلاد منذ عقود، مما يجذب رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد البالغ حجمه 400 مليار دولار وينقذه من حافة الهاوية.

توقيت التعويم

وتشير الوكالة إلى أن الحاجة الملحة لاتخاذ مصر تلك الخطوة تتزايد، نظرًا لأنها تواجه احتياجات تمويلية إجمالية تقدرها مجموعة جولدمان ساكس بنحو 25 مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة.

لكن التوقيت يعتمد على مجموعة من القضايا الخارجية والمحلية، مع قلق السلطات من التأثير الذي قد يخلفه ارتفاع التضخم المصاحب على السكان الذين يعانون بالفعل.

وتسرد الوكالة خمسة مجالات أساسية يجب مراقبتها:

تضييق الفجوة بين السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي

وبعد أن وصل الجنيه إلى مستوى قياسي بلغ أكثر من 70 جنيهًا للدولار الأمريكي في السوق السوداء في مصر في وقت سابق من هذا الشهر، شهد الجنيه انعكاسًا جزئيًا. ومع حملة القمع الجديدة التي أجبرت عديدًا من التجار غير الشرعيين على إغلاق عملياتهم، يتراوح المعدل الآن بين 65-60.

ورغم أن سعر الدولار لا يزال حوالي ضعف سعر السوق الرسمي الذي يبلغ حوالي 30.9، فإن المزيد من التبريد سيجعل من السهل خفض قيمة العملة. واقترح الملياردير المصري نجيب ساويرس مؤخرًا أن تحاول السلطات التوفيق بين المعدلين.

ويشير سوق المشتقات، الذي يستخدم للتحوط من المخاطر والمضاربة، إلى انخفاض حاد في قيمة العملة المصرية في المستقبل حتى مع قيام التجار بتقليص الرهانات على انخفاض العملة المصرية. وتراجعت العقود الآجلة غير القابلة للتسليم على الجنيه بشكل طفيف من مستوى قياسي مرتفع، إذ أصبحت مدة الـ 12 شهرًا الآن أقل بقليل من 59، مقارنة بذروة بلغت حوالي 67 في أواخر يناير.

وترى بعض البنوك العالمية تعديلًا أصغر مما توقعه المستثمرون. ويتوقع بنك سوسيتيه جنرال أن تسمح مصر لسعر الصرف بالتراجع إلى نطاق 45-40، وهو توقع مشابه لتوقعات دويتشه بنك.

وقالت آنا فريدمان وأوليفر هارفي، الاستراتيجيان في دويتشه بنك، في مذكرة: «من المرجح أن تتحرك السلطات بحذر في ضوء الخلفية الخارجية غير المؤكدة والمتقلبة. وما زلنا نرى سعر الصرف كعرض وليس كسبب للوضع الصعب الذي تجد مصر نفسها فيه».

مساعدة صندوق النقد الدولي

وأضافت الوكالة أن صندوق النقد الدولي يحث مصر منذ أشهر على خفض عملتها. وتعد هذه القضية عاملًا رئيسًا في المحادثات بشأن اتفاق جديد موسع مع البنك والشركاء قد يضمن لمصر تمويلًا بنحو 10 مليارات دولار.

وهذا يجعل أي تعليق من مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا مفيدًا لدراسة الإشارات المتعلقة بتوقيت تخفيض قيمة العملة. وقالت هذا الشهر إن الصندوق ومصر كانا في «المرحلة الأخيرة» نحو التوصل إلى اتفاق ووصفت العمل مع مصر بأنه «أولوية قصوى لصندوق النقد الدولي» في اجتماع مع رئيس وزرائها. وقد يكون هناك المزيد من القرائن القادمة.

وتنقل الوكالة عن زياد داود، كبير الاقتصاديين في الأسواق الناشئة، قوله: «بينما أصبح الوضع أكثر خطورة لمصر، هناك جانب مضيء واحد؛ إذ من المرجح أن يتدخل الممولون الخارجيون – مجلس التعاون الخليجي وصندوق النقد الدولي وأوروبا – في وضع يائس لتجنب حدوث جيب آخر من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط».

ارتفاع أسعار الفائدة

وتضيف الوكالة أنه عادة ما تضعف مصر عملتها بالتزامن مع تشديد السياسة النقدية، وهي خطوة تسعى إلى كبح الطلب المحلي وجذب الاستثمار في الأصول المحلية من خلال جعل العوائد أكثر ربحية.

ورفع البنك المركزي سعر الفائدة القياسي في اليوم نفسه الذي قام فيه بتخفيض قيمة العملة مرتين في عام 2022، وقام بزيادة كبيرة قبل أقل من أسبوعين من آخر تخفيض. ورفعت السلطات في الأول من فبراير سعر الفائدة على الودائع للمرة الأولى منذ أغسطس إلى 21.25% - وهو أعلى مستوى على الإطلاق - على الرغم من أن

/ moasher

ذلك لا يستبعد اتخاذ خطوة أخرى قريبًا.

وقال الاستراتيجيون في بنك سوسيتيه جنرال في تقرير إن الخطوة الأخيرة «يمكن أن تبشر بحزمة سياسات واسعة النطاق، من المحتمل أن يحددها صندوق النقد الدولي لفتح التمويل».

الصفقات الكبيرة تؤتي ثمارها

وقالت الوكالة إن مصر طرحت أكثر من عشرين من الأصول المملوكة للدولة – من البنوك إلى محطات توليد الكهرباء ومحطات الوقود – للبيع سعيًا لتأمين النقد الأجنبي. وانتعشت المبيعات بعد بداية بطيئة، إذ أعلنت مصر عن أكثر من ملياري دولار في النصف الثاني من عام 2023.

ومن الممكن أن يمنح استثمار كبير جديد السلطات القوة المالية اللازمة لخفض قيمة الجنيه. وأحد هذه الاحتمالات ينطوي على محادثات تجريها أبوظبي لشراء وتطوير رأس الحكمة، وهي منطقة متميزة على ساحل البحر المتوسط في مصر – وهو مشروع قدرت مبدئيا تكلفته بـ 22 مليار دولار.

لكن المحللين في باركليز بي إل سي يتساءلون عما إذا كان الجدول الزمني المطول المحتمل لأي صفقة «سيحقق فوائد فورية» لمصر، خاصة وأنه من غير المؤكد مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قد تتلقاه البلاد نتيجة لذلك. وقال خبراء اقتصاديون في باركليز بمن فيهم إبراهيم رزق االله في تقرير إن «احتياجات مصر الملحة من التمويل أثرت على توقعاتها، مما يشير إلى التأثيرات المحدودة على المدى القريب لمشروع رأس الحكمة».

وأخيرا هل هو شهر رمضان؟

وتلفت الوكالة إلى أن إحدى العقبات في توقيت التعويم تتمثل في قدوم شهر رمضان المبارك، والذي من المقرر أن يبدأ في 10 مارس تقريبًا وقد يشكل موعدًا نهائيًا غير رسمي لخفض قيمة العملة قبل أن يبدأ؛ ذلك أن الشهر هو فترة التجمعات العائلية الكبيرة والوجبات المسائية الضخمة، ومن غير المرجح أن تنتظر السلطات حتى ذلك الحين لتعرض المصريين لصدمة أسعار مفاجئة.

ربما تقوم الحكومة بإعداد السكان لارتفاع التضخم. وأعلنت الأربعاء الماضي زيادة الحد الأدنى لأجور موظفي الدولة بنسبة 50% اعتبارا من مارس. وهي جزء من حزمة حماية اجتماعية أوسع تقول السلطات إنها تبلغ قيمتها نحو 180 مليار جنيه (5.8 مليار دولار)، على الرغم من أنها لم تحدد إطارًا زمنيًا.

وقال فاروق سوسة، الخبير الاقتصادي في بنك جولدمان ساكس، إنه من المحتمل أن تسمح مصر بقدر أكبر من المرونة في الجنيه مع الاستمرار في «إدارة سعر الصرف الرسمي في المستقبل المنظور. ولا يزال الطلب على العملة الصعبة مرتفعًا في وقت لا يملك فيه النظام المصرفي سيولة كافية من العملات الأجنبية».

وقال سوسة: «للتغلب على هذه التحديات، نعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من تشديد السياسات ويجب على القطاع الرسمي بناء احتياطيات كافية من السيولة بالعملة الأجنبية قبل أي محاولة لتوحيد سعر الصرف عن طريق تخفيض قيمة العملة».

التايم: ماذا يعني تهديد مصر بإلغاء معاهدة السلام التي أبرمتها مع إسرائيل منذ عقود؟

(ترجمات . التايمز)

استعرضت الكاتبة جوليا فرانكل في تقرير نشرته مجلة التايم الأمريكية ما يعنيه تهديد مصر بتعليق مصر لمعاهدة السلام.
تستحضر الكاتبة في مستهل تقريرها ما تصفه بالاتفاق التاريخي الذي رسخ لأكثر من أربعين عامًا من السلام بين إسرائيل ومصر، والذي كان بمثابة مصدر مهم للاستقرار في منطقة مضطربة.
وقد صمد هذا السلام خلال انتفاضتين فلسطينيتين وسلسلة من الحروب بين إسرائيل وحماس. ولكن الآن، مع تعهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بإرسال قوات إسرائيلية إلى رفح، وهي مدينة في غزة على الحدود مع مصر، تهدد الحكومة المصرية بإلغاء الاتفاق.

وتطرقت الكاتبة إلى الحديث عن نشأة اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 ومعاهدة السلام في العام التالي وكيف أنهت سنوات من العداء والحروب بين مصر وإسرائيل.
وبموجب معاهدة السلام، وافقت إسرائيل على الانسحاب من سيناء، التي ستتركها مصر منزوعة السلاح وتسمح للسفن الإسرائيلية بالمرور عبر قناة السويس. وأقامت الدولتان علاقات دبلوماسية كاملة في أول اتفاقية سلام تبرمها إسرائيل مع دولة عربية.

موقف مصر الحالي
وقال مسؤولان مصريان ودبلوماسي غربي لوكالة أسوشيتد برس يوم الأحد إن مصر قد تعلق معاهدة السلام إذا غزت القوات الإسرائيلية رفح.
ويقول نتنياهو إن رفح هي المعقل الأخير المتبقي لحماس بعد أكثر من أربعة أشهر من الحرب وإن إرسال قوات برية ضروري لهزيمة الحركة.
لكن مصر، وحسب ما تضيف الكاتبة، تعارض أي خطوة من شأنها أن تدفع الفلسطينيين اليائسين إلى النزوح عبر الحدود إلى أراضيها. وتعد معبر رفح أيضًا نقطة الدخول الرئيسة للمساعدات الإنسانية إلى المنطقة المحاصرة، وقد يؤدي أي هجوم إسرائيلي إلى خنق توصيل الإمدادات الحيوية.

وتضخم عدد سكان رفح من 280 ألف نسمة إلى ما يقدر بنحو 1.4 مليون نسمة مع نزوح الفلسطينيين من القتال في أماكن أخرى في غزة. ويعيش مئات الآلاف من هؤلاء الذين جرى إجلاؤهم في مخيمات مترامية الأطراف.
وأمر نتنياهو الجيش بإعداد خطة لإجلاء جميع المدنيين الفلسطينيين قبل بدء الهجوم. لكن من غير الواضح إلى أين سيذهبون.
وقال نتنياهو يوم الأحد إنهم سيكونون قادرين على العودة إلى الأماكن المفتوحة في أقصى الشمال. لكن تلك المناطق تعرضت لأضرار بالغة بسبب الهجوم الإسرائيلي.

ماذا يحدث إذا ألغت مصر المعاهدة؟
وتوضح الكاتبة أن المعاهدة تحد كثيرًا من عدد القوات على جانبي الحدود، على الرغم من أن البلدين اتفقا في الماضي على تعديل هذه الترتيبات ردًا على تهديدات أمنية محددة. وقد سمح هذا لإسرائيل بتركيز جيشها على تهديدات أخرى.
وإلى جانب الحرب في غزة، تخوض إسرائيل مناوشات شبه يومية مع حزب االله في لبنان بينما تنتشر قواتها الأمنية بكثافة في الضفة الغربية المحتلة.
وإذا ألغت مصر الاتفاق، فقد يعني ذلك أن إسرائيل لم تعد قادرة على اعتبار حدودها الجنوبية واحة للهدوء. ولا شك أن

/ moasher

تعزيز القوات على طول حدودها مع مصر سيُشكل تحديًا للجيش الإسرائيلي المنتشر بالفعل، وفقًا للكاتبة.

لكن ذلك سيكون له تداعيات خطيرة على مصر أيضًا؛ فقد تلقت مصر مليارات الدولارات من المساعدات العسكرية الأمريكية من الولايات المتحدة منذ اتفاق السلام.
وإذا ألغت مصر الاتفاق، فقد يعرض ذلك التمويل الأمريكي لمصر للخطر. ومن شأن التعزيز العسكري الضخم أن يجهد الاقتصاد المصري المتعثر بالفعل.
وقال بيج ألكسندر، الرئيس التنفيذي لمركز كارتر إن أي خطوة يمكن أن تجر مصر إلى الأعمال العدائية «ستكون كارثية على المنطقة بأكملها».

/ moasher